دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديمقراطية

الدكتور حليلو نبيل. جامعة بسكرة.

الأستاذ محمد معمري. جامعة بسكرة.

ملخص :

تشكل مؤسسات المجتمع المدني واحدة من الحلقات الرئيسية والفعالة في إحداث التغيير في المجتمع بما يساهم في تطوره و وتقدمه ، وتتلخص بعض مهام تلك المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الجماهير، وتوعية المجتمع بأفراده وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية بمزايا نظام الحكم الديمقراطي ، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، ومن منطلق أن هناك دوراً هاماً ورائداً تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديموقراطية سنحاول في هذا المقال أن نبرز قوة هذه الصلة والترابط .

Abstract:

Civil society organizations are one of the main and effective workshops in bringing about change in the society, which contributes to its development and progress. Some of the tasks of these institutions are to spread the culture of human rights among the masses and to educate the community with its members and local structures and its public and trade union frameworks. And accept the other, In light of the fact that there is an important and pioneering role played by the institutions of civil society in consolidating the values of democracy, we will try in this article to highlight the strength of this link and interdependence.

تمهيد :

إن الحقيقة التي لا يستطيع أحد إنكارها هي أن التنمية بمفهومها الشامل وفي صورها المتعددة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بأي حال من الأحوال دون مشاركة واسعة من طرف المواطنين، فالدراسات والتجارب أثبتت أن المشاركة تشكل إحدى مبادئ و أسس التنمية و إحدى أطراف معادلتها المحورية ، و هو ما يعني أنّ نجاح كلّ مشروع تنموي مهما كان مجاله و هدفه مرتبط أساسا بإشراك المواطن فيه .

كما أنّ مشاركة المواطن في العملية التنموية ضرورة و مطلب لا بدّ منه ، فإنّه في الوقت نفسه لا يمكن أن تتحقق هذه المشاركة دون فاعل أو محرّك ، و نشير بهذا الفاعل هنا إلى دور المجتمع المدني الذي يسهم في بناء الوعي التنموي واستقراره و توظيفه من خلال مشاركة جماعية حقيقية و فاعلة .

إن الدور الهام في تعزيز قيم المشاركة و توفير شروط تواجدها ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من وظائف في المجتمع لتصبح بذلك البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة و أسلوب لتسيير المجتمع ، بمعنى أن المجتمع المدني يسهم في تكوين نظام للحكم العادل الديمقراطي ، ذلك الحكم الذي يعزّز و يصون رفاه الفرد و يقوم على توسيع قدراته و خياراته ، فرصه و حرّيته ، و هذا كلّه يتأتى من خلال تأشيره لمواقع الخلل و العمل على تجاوزه لصالح البناء الديمقراطي .

وعليه سنحاول من خلال هذه المداخلة أن نقف عند ثلاث محاور أساسية هي كالآتي :

أولا : تحديد مفهوم المجتمع المدني .

ثانيا : تعريف مفهوم الديمقراطية .

ثالثا : إبراز مساهمة المجتمع المدني في تفعيل وإرساء قيم الديمقراطية .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولا : ماذا نقصد بمفهوم المجتمع المدني ؟

توجد العديد من الاختلافات حول مفهوم المجتمع المدني كما هي غالباً بين العلماء والمفكرين عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم والمصطلحات الإنسانية، والسبب في ذلك تدخل العديد من العوامل الذاتية والموضوعية ، و من هذا المنطلق نبعت الصعوبة في إيجاد

تعريفاً دقيقاً ومتفقاً عليه للمجتمع المدني ، إلا أنه هناك مرتكزات أساسية يعتمد عليها أغلب المتعاملين مع هذا الموضوع وتشكل قاسماً مشتركاً بينهم ما يعطي مصداقية وقبول لدى المتلقي سواء المتخصص أو غيره ، ونحاول هنا أن نشير إلى مجموعة من التعريفات التي اجتهد أصحابها في وضع إطار فكري معرفي لمدلولات المجتمع المدني .

أشار دي توكفيل في كتابه الديمقراطية في أمريكا، إلى المجتمع المدني باعتباره تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات[1].

ويقدم وايت جوردون تعريفاً لمجتمع مدني على أنه عبارة عن" مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة ويقطنها منظمات منفصلة عن الدولة وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة."[2]

وتعرّف الأمم المتحدة المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات غير الحكومية بأنه مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة ، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية ، وتطلع الحكومة على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي ، وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية ، ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.

أما عبد الغفار شكر فيعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ". [3]

وهناك من يعرّف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه جملة " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغرض متعددة منها :

---

[1]- سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية)مراجعة منهجية (ندوة)

[2]- عبدالغفار شكر ، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية ، الحوار المتمدن ، العدد 1013، 2004م .

[3]- عدنان عويد ، دلالات المجتمع المدني ومعطياته ، شبكة المعلومات الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية " .

وإذا حللنا التعريف السابق إلى مكوناته أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية :

– العنصر الأول يتمثل بفكرة " الطوعية "، أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

– أما العنصر الثاني فيشير إلى فكرة " المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون؛

– في حين يتعلق العنصر الثالث بـ " الغاية " و " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين؛

– وأخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل " الفردية، المواطنة، حقوق الانسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية .... الخ .

من خلال التعريفات السابقة يستنتج أن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم ، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة، والى جانب هذه الأدوار هناك أدوار أخرى كنشر ثقافة الديمقراطية ، إفراز القيادات الجديدة ، حسم وحل الصراعات وغيرها ....

ثانيا : إلى ماذا يشير مفهوم الديمقراطية ؟

لا بد من القول أن الديمقراطية كمفهوم هو بطبيعته أشكالي. لكونها مفهوم متعدد الدلالات وبهذه الإشكالية في تحديد تعريف واحد يتفق عليه الكل فإنها لا تختلف عن غيرها من المفاهيم الأخرى التي تشعبت الرؤى حولها ، ولكن رغم هذا سنحاول التعرض لهذا المفهوم بالتعريف ولو بشئ من الإيجاز .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية :- كلمة مشتقة من كلمتين إغريقيتين هما Demos وتعني الشعب وكلمة Cratia وتعني الحكم (السلطة) وبالتالي تعني الديمقراطية لغة حكم الشعب ، ولهذا تطلق هذه التسمية على الحكومات التي ينتخبها الشعب ويختارها[1] .

أما الديمقراطية اصطلاحا بمفهومها الشامل فتعني الحكومة التي تقرر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة إلى رقابة رأي عام حر له وسائل قانونية تكفل خضوع الحكومة له[2] .

و تعرف الديمقراطية بأنها :

حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة العليا مناطة بالشعب ويمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر .

والديمقراطية نظام سياسي اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين ويوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة.

والنظام الديمقراطي من خلال التعاريف السابقة له ثلاثة أركان أساسية هي :

_ حكم الشعب _ المساواة _الحرية

وهناك من أقّر بوجود أربع آليات أساسية يمكن اعتبارها تمثل مجموع الخبرة النظرية والتطبيقية للديمقراطية كعملية للحكم وكإطار مؤسسي وليس كفلسفة ونظام اجتماعي وهذه الآليات هي :

الآلية الأولى: التعدد التنظيمي المفتوح، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود. وهذه هي الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي.

الآلية الثانية: تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح انتقال السلطة وفقاً لنتائجها. وهذه هي الآلية المتعلقة بالنظام السياسي.

الآلية الثالثة: وتشمل منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان، وهذه هي الآلية هي الآلية المتعلقة بالنظام القانوني.

الآلية الرابعة: وهي آلية المؤسسة، غيابها يساوي غياب الديمقراطية. مضمونها النظري يعتمد على وجود قاعدة موضوعية تحدد اختصاصات كل جهاز من أجهزة الدولة التي هي مؤسسة المؤسسات[3].

والديمقراطية أنواع هي :

- الديمقراطية المباشرة : وهي إشراك الشعب مباشرة في ممارسة السلطة وقد لا يتم هذا بكيفية واحدة .
- الديمقراطية الغير مباشرة : وهي اختيار الشعب ممثلين عنه يمارسون السلطة نيابية عنه .
-الديمقراطية شبه المباشرة : وتتخذ هذه الديمقراطية الصورتين السابقتين أعلاه أي المباشرة وغير المباشرة .

[1]- درية السيد حافظ ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير ، ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية 2009م ،

[2]- سيدي محمد ولد يب ، المجتمع المدني والدولة ، طرابلس ، مجلة فضاءات ، العدد المزدوج 20-19، 2005م

[3]- . روبرت مابرو ، المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي ، دور المنظمات في تطوير المجتمع الأهلي ، عمان . الأردن ، 2000م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعموما ينظر للديمقراطية نظره مختلفة في بلدان العالم و ذلك بحسب وجهة نظر كل نظام أو دولة ، ولكن يبقى الأساس المشترك التي تتفق عليه هذه الأنظمة أن الديمقراطية هي حق الأغلبية بالحكم وحق الأقلية بالمعارضة، وهي حرية الفرد مشتملة على المواطن والحقوق والمسؤوليات من أجل النهوض بالوظائف التي يختارونها من دون تفرقه ومن دون النظر إلى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعرقية والجنس.

ثالثا : المجتمع المدني والديمقراطية : أية علاقة ؟

تشكل مؤسسات المجتمع المدني واحدة من الحلقات الرئيسية والفعالة في إحداث التغيير في المجتمع بما يساهم في تطور المجتمع وتقدمه حسب المنهج وأسلوب العمل الذي تتخذه المنظمات تلك ، سواء في تطور المجتمع أو تفعيل مشاركتها في صنع وتنفيذ القرار بما يساهم في تعزيز دورها بشكل فاعل ، ويذهب البعض إلى أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزاً مهماً في مجال أدبيات السياسة ، وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحولات الديمقراطية فيها ، ونشأت علاقة جدلية بين تطور المجتمع المدني وتطور الحالة الديمقراطية وبين نكوصهما أيضاً[1] ، فإذا تجذّرت أسس الديمقراطية في الدولة قويت منظمات المجتمع المدني ، والعكس صحيح ، وتستند عملية التحول الديمقراطي في الدولة على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع ، ومن هذا المنطلق فإن هناك دوراً هاماً ورائداً يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الدولة ، وتتلخص بعض مهام تلك المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الجماهير،[2] وتوعية المجتمع بأفراده وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية بمزايا نظام الحكم الديمقراطي ، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر. ويؤكد البعض على أن هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي [3]، فالديمقراطية هي مجموعة قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني ، حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية ، ورغم أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية ، إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية[4].

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي ، والعمل الجماعي ، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي ، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية ، وما يترتب عن ذلك كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات ، وهذه القيم في مجملها هي قيم ديمقراطية ، فمن هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكّن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي ، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توفير صيغ سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد

---

[1] – سعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة) ، بيروت ، ط 2، 2000،

[2] – سيد الهواري ، التنظيم ، الهياكل والسلوكيات والنظم ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط 4، 1988م

[3] – وحيد عمر مطر ، المجتمع المدني ..قراءة في الدلالة ، طرابلس ، مجلة فضاءات ، العدد المزدوج 20.19، الماء . ناصر 2005،ص22

[4] – حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني :المؤشرات الكمية والكيفية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية ، مصدر سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متفق عليها بين جميع الأطراف ، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير وما إلى ذلك ، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت ، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضاً في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية .[1]

إن هذا الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني وما يرمي إليه من تحقيق آمال وطموحات أفراد المجتمع والاستجابة لمطالبهم ، ليس كما يتوهم البعض من أن يكون ذلك متناقضاً مع دور مؤسسات الدولة ، بل يجب النظر إليه على أنه مكملاً لها، حيث يساهم المجتمع المدني مع الدولة في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية بشكل ديمقراطي فاعل ، ويضع القواعد والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات بالشكل الذي يوفق بينهم رغم مطالبهم ومصالحهم المتنوعة والمختلفة بل والمتعارضة أحياناً ، وذلك عن طريق توفير الوسائل السلمية للتعبير عنها ووضع البدائل المنطقية أمام السلطة السياسية[2].

والمجتمع المدني يلعب دوراً حاسماً في الديمقراطية ، وتصب مساهمته في الديمقراطية في مسارين ، الأول : تسيير حركة المجتمع المدني للديمقراطية ومؤسساتها، والثاني : وقاية المجتمع المدني للنظام الديمقراطي والعمل على تحقيق الرفاهية والتقدم حيث يتم تكريس التغيير في الدولة كاستجابة للقضايا الاجتماعية أولاً وحسب أولوياتها [3]، وغدا المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين صوتاً قوياً في قاموس تطور البشرية وعاملاً مؤثراً في الديمقراطية ، وإذا ما كان المجتمع المدني بأبعاده المختلفة ووظائفه التي أضحت ضرورة حياتية لا بد منها ، والدولة السياسية بمؤسساتها وقوانينها ، صنوان متلازمان ، فإن الديمقراطية هي القاسم المشترك الذي يؤكد حتمية قيام منظمات المجتمع المدني ليصبغ على الدولة صفة الديمقراطية .

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة ، وهى نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها أيضًا أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع، و في هذا الإطار تبرز قيم التسامح، والروح الجمعية، والتقدير المرتفع للذات من منظور الأهلية للفعل الاجتماعي والسياسي، الإيمان بكرامة الإنسان، الوفاء بالوعود، الشفافية والمثابرة، ولتأسيس الديمقراطية كنظام حكم وطريقة حياة لا يكفى أن تكون هذه القيم أساس تحرك الإنسان في المجتمع وموقفه من الذات ومن الآخر، بل ينبغي أيضًا تنمية المهارات الذهنية ومهارات المشاركة التي تمكنه من التفكير والتعرف على نحو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العام، هذه المهارات تمكن المواطن من تحديد ووصف وشرح المعلومات والأفكار ذات العلاقة بالقضايا العامة. فضلاً عن إبداع بدائل حل المشكلات الناجمة عنها، والمفاضلة بينها، أما مهارات المشاركة فتمكن المواطن من التأثير في قرارات السياسة العامة ومساءلة ممثليه في المجالس والهيئات المنتخبة. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين الذين

---

[1]- محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ط 1، 1999م ،

[2]- مولود زايد الطبيب ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامعة السابع من أبريل ، ط 1، 2007م

[3]- سميح محسن ، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، مجلة أصوات ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2007م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينضمون إلى عضويتها وينشطون في إطارها ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدي المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية .

إن دور منظمات المجتمع المدني هو تفعيل وتنظيم مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر بحياتهم ، إضافة إلى دورها في نشر الثقافة وإيجاد المبادرة الذاتية وتأكيد إرادة المواطنين ، إلى جانب الإسهام الفاعل في تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،وتقوم بدو مهم في عملية التحول الديمقراطي سواء كان ذلك من خلال الإعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية له أو الإسهام في إحداث هذا التحول، كما تقوم بادوار أساسية وذات مضامين ديمقراطية كتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات على تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجاميع المختلفة والإسهام في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي .[1]

وعلى هذا النحو يراد للمجتمع المدني أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية، تتراوح بين الحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية، وإشاعة الثقافة المدنية، واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل أو العرق أو الدين، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة .

فإذا ما سلّمنا بأن الأساس المعياري لبنية المجتمع المدني يكمن أصلاً في طوعية العمل والإدارة السلمية للصراع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، فإن ذلك يؤكد على أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، وتهدف تلك العلاقة إلى إرساء دعائم الديمقراطية بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل احترام حقوق الإنسان ، حيث أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها .

الخاتمة :

ما تجدر الإشارة إليه من خلال ما تم التعرض إليه هو عدم إمكانية الحديث عن دور للمجتمع من دون الحديث عن تطوير بنى الدولة ووسائل وآليات عملها وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة والمجتمع، أي بمعنى أن عملية تفعيل دور المجتمع تتضمن في الوقت ذاته عملية بناء الدولة، حتى تصبح دولة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبرة عنه وليست دولة منفصلة عنه، أي بمعنى ضرورة أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معاني جديدة، تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي على صعيد الممارسة السياسية والحركات الثقافية والفكرية، حتى تتوسع دائرة الثقافة السياسية المتأصلة في البنية الذهنية، والقائمة على تقاليد من السياسة التي تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن، وبذلك تكون للمجتمع المدني الأهلية الكاملة في رفد عملية التحول الديمقراطي حينما تغدو شؤون المجتمع

[1] – سعدالدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة، مركز ابن خلدون ، التقرير السنوي 1993م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شأناً شعبياً، فلا تقتصر مهمة تسيير أمور المجتمع على الحاكم أو الدولة، وإنما يتمكن الشعب من المشاركة الفعالة في تدبير شؤون المجتمع والدولة، من خلال مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تقاوم هيمنة وتسلط الدولة على المجتمع، التي اعتادت فرض هيمنتها على المجتمع من خلال السيطرة على هذه التنظيمات والمؤسسات، حديثة كانت أم تقليدية.

ويترتب على ما سبق وجوب الاستدراك بأن طرح تصورات ومعالجات افتراضية تخص الفعل السياسي الإنساني، تلزم المساهمة في رفد المجتمع المدني بالروابط الجدلية بين الفكر والواقع، ليساهم بصورة فعالة في تقديم مجموعة مبررات تضغط باتجاه تيسير عملية التحول الديمقراطي، وهو يتمثل في مدى تغلغل الثقافة السياسية في ذلك المجتمع، وهذا النمط كما هو في سائر الثقافات لا يجري تشريعه ولا صياغته بقوانين وتشريعات، إنما يجري تراكمه وترسيخه دائماً من خلال مؤسسات المجتمع المدني عموماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع المعتمدة:

1. سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية ، مراجعة منهجية (ندوة)

2-عبدالغفار شكر ، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية ، الحوار المتمدن ، العدد 1013، 2004م .

3. عدنان عويد ، دلالات المجتمع المدني ومعطياته ، شبكة المعلومات الدولية .

4. درية السيد حافظ ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير ، ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية 2009م ،

5. سيدي محمد ولد يب ، المجتمع المدني والدولة ، طرابلس ، مجلة فضاءات ، العدد المزدوج 20-19، 2005م

6. روبرت مابرو ، المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي ، دور المنظمات في تطوير المجتمع الأهلي ، عمان . الأردن ، 2000م

7. سعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، بيروت ، ط 2، 2000،

8. سيد الهواري ، التنظيم ، الهياكل والسلوكيات والنظم ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط 4، 1988م ، 9. وحيد عمر مطر ، المجتمع المدني ..قراءة في الدلالة ، طرابلس ، مجلة فضاءات ، العدد المزدوج 20.19، الماء . ناصر 2005،

10. حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني :المؤشرات الكمية والكيفية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية ، مصدر سابق ،

11. محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ط 1، 1999م ،

12. مولود زايد الطبيب ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامعة السابع من أبريل ، ط 1، 2007م ،

13. سميح محسن ، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، مجلة أصوات ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2007م .

14. سعدالدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة، مركز ابن خلدون ، التقرير السنوي 1993م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com